

إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي الوطنية لتسريع
المدفوعات الرقمية
وتعزيز الشمول المالي في ليبيا

وثيقة استراتيجية

2026



الاستراتيجية الوطنية لتسريع المدفوعات الرقمية وتعزيز الشمول المالي في ليبيا

تأتي الاستراتيجية الوطنية لتسريع المدفوعات الرقمية وتعزيز الشمول المالي في ليبيا استجابةً للحاجة إلى بناء منظومة مالية أكثر كفاءة وشمولاً وأمنًا، قادرة على دعم التحول الاقتصادي وتعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في الخدمات المالية الرقمية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى توجه وطني يستهدف الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد، وأكثر قدرة على الاستفادة من أدوات الدفع الحديثة والبنى التنظيمية والتقنية والمؤسسية المرتبطة بها.

الرؤية

تتمثل الرؤية في تحويل المشهد المالي في ليبيا إلى اقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على المدفوعات الرقمية، بما يضمن وصول المواطنين إلى خدمات مالية آمنة وشاملة وكفؤة، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق المشاركة المالية على المستوى الوطني.



الأهداف الإستراتيجية

تهدف الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشمول المالي، ورفع مستويات الثقة في المنظومة المالية، وتحفيز الابتكار والتنافسية في قطاع المدفوعات والخدمات المالية، وتطوير البنية المؤسسية والتنظيمية والبيانية اللازمة لضمان استدامة التحول الرقمي في القطاع المالي الليبي.





نطاق الإستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية على ثماني مبادرات ذات أولوية، صُممت لتعمل ضمن إطار وطني متكامل وتحت إشراف مصرف ليبيا المركزي، بما يضمن التنسيق بين البنية التحتية للمدفوعات، والهوية الرقمية والحوكمة، والتنظيم، والابتكار، والبيانات. وتشمل هذه المبادرات المدفوعات اللحظية، والهوية الرقمية، والموزع الوطني، وتحديث منظومة البطاقات، وسداد الفواتير والتحصيل الإلكتروني، ومراجعة الإطار التنظيمي والرقابي، والخدمات المصرفية المفتوحة وتمكين التقنية المالية، والبيانات.



المبادرة الأولى: المدفوعات اللحظية

تستهدف هذه المبادرة إنشاء منظومة وطنية للمدفوعات اللحظية توفر وسيلة دفع رقمية سريعة وآمنة وميسرة، تُمكن الأفراد والمؤسسات من إجراء التحويلات بشكل فوري وعلى مدار الساعة. وتهدف هذه المبادرة، إلى تقليل الاعتماد على النقد، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين تجربة المستخدم، ورفع كفاءة السوق، وتمكين البنوك والجهات ذات العلاقة من تطوير خدمات ومنتجات مالية جديدة قائمة على السرعة والتكامل والموثوقية.

المبادرة الثانية: الهوية الرقمية

تسعى هذه المبادرة إلى تطوير منظومة هوية رقمية موثوقة تدعم عمليات التحقق من الهوية، والمصادقة، والتفويض، وتبادل البيانات، بما يعزز أمن المعاملات وكفاءة الخدمات المالية الرقمية. وتُعد الهوية الرقمية عنصراً أساسياً في دعم فتح الحسابات، وتنفيذ إجراءات اعرف عميلك، وتقليل مخاطر الاحتيال، وتحسين تجربة المستخدمين، كما تمهد لتوسيع الاستخدامات الرقمية مستقبلاً في القطاعات الحكومية والخدمية الأخرى.





المبادرة الثالثة: الموزع الوطني

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء موزع وطني متخصص يتولى تشغيل وإدارة وتطوير أنظمة البطاقات، بما يحقق مزيداً من الكفاءة والمرونة المؤسسية والقدرة على التطوير. ويُنتظر من هذا الكيان أن يسهم في تعزيز الحوكمة، وتحسين إدارة الأصول التشغيلية للمدفوعات، ورفع مستوى التنافسية والابتكار في السوق، وضمان الوظائف الرقابية والتسوية وفق تعليمات مصرف ليبيا المركزي، كما سيعمل الموزع الوطني على تطوير أنظمة الدفع وفق أعلى المعايير الدولية.

المبادرة الرابعة: تحديث منظومة البطاقات

تستهدف هذه المبادرة تطوير بيئة البطاقات في ليبيا بما يدعم زيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية لدى التجار، وتوسيع انتشار نقاط البيع وتحسين التشغيل البيئي، ورفع كفاءة سلسلة القيمة المرتبطة بالإصدار والقبول والمعالجة. كما ترمي إلى زيادة اعتماد الأفراد والتجار على أدوات الدفع الإلكتروني عبر الحوافز المناسبة، وتحديث تقنيات القبول وتهيئة بيئة أكثر تنافسية تدعم الانتشار والاستدامة.





المبادرة الخامسة: سداد الفواتير والتحويل الإلكتروني

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منصة وطنية مركزية لسداد الفواتير والتحويل الإلكتروني، بما يربط جهات التحويل بقنوات دفع رقمية متنوعة، ويوفر للأفراد والشركات وسائل أكثر سهولة وشفافية في السداد. وتتمثل أهمية هذه المبادرة في دعم رقمنة التحويل الحكومي والخدمي، وتقليل مخاطر تداول النقد، ورفع كفاءة التحويل وسرعته، وتعزيز الامتثال وسهولة الوصول للخدمات.

المبادرة السادسة: مراجعة الإطار التنظيمي والرقابي

تستهدف هذه المبادرة تحديث منظومة الحوكمة واللوائح والتعليمات المنظمة للقطاع المصرفي وقطاع التقنية المالية، بما يعزز الوضوح والاتساق والعدالة في السوق، ويدعم الإشراف الفعال، ويحسن بيئة الامتثال، ويُسهّم في تمكين الابتكار وتطوير الخدمات المالية الحديثة. كما تشمل هذه المبادرة تطوير الأطر المؤسسية وآليات التنسيق والمتابعة وقياس الأثر التنظيمي.



المبادرة السابعة: الخدمات المصرفية المفتوحة وتمكين التقنية المالية

ترمي هذه المبادرة إلى دعم بناء قطاع مالي أكثر انفتاحًا وابتكارًا من خلال إتاحة نماذج الخدمات المصرفية المفتوحة، وتشجيع شركات التقنية المالية على تقديم حلول جديدة قائمة على مشاركة البيانات بشكل آمن ومنظم وبموافقة العملاء. كما تستهدف تطوير بيئة داعمة للشركات الناشئة، وتعزيز الإرشاد التنظيمي، وتفعيل التجارب الرقابية بما يساهم في تحسين تجربة العملاء، وزيادة المنافسة، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الحديثة.





المبادرة الثامنة: البيانات 2.0

تستهدف هذه المبادرة تطوير بيئة البيانات لمصرف ليبيا المركزي، بما يمكنه من بناء رؤية أكثر شمولاً ودقة حول تدفقات الأموال وأنماط الاستخدام النقدي والرقمي، وتوظيف البيانات في الإشراف وصنع السياسات وقياس الأثر. وتشمل هذه المبادرة تطوير حوكمة البيانات، وتحسين جمعها وتنقيتها وربطها وتحليلها وبناء القدرات المؤسسية اللازمة للاستفادة منها في دعم القرار وتوجيه التدخلات المستقبلية.

التكامل بين المبادرات

تستند الاستراتيجية إلى مبدأ التكامل بين المبادرات، حيث تدعم كل مبادرة الأخرى وتُسهّم في تعزيز أثرها. فالمدفوعات اللحظية ترتبط بالهوية الرقمية، وتحديث منظومة البطاقات يستفيد من الأطر المؤسسية والتشغيلية التي يوفرها الموزع الوطني للمدفوعات ومنصة التحصيل الإلكتروني تدعم الاستخدام الواسع للمدفوعات الرقمية، بينما تمكّن المراجعة التنظيمية والخدمات المصرفية المفتوحة والبيانات 2.0 من ترسيخ بيئة أكثر تطورًا وكفاءة وقدرة على التوسع. ومن ثم فإن هذه الاستراتيجية تمثل منظومة تحول وطني متكاملة وليست مجموعة مشاريع منفصلة.



الحوكمة والتنفيذ

تعتمد الاستراتيجية على نهج مرحلي في التنفيذ يبدأ بالتصميم عالي المستوى ثم ينتقل إلى التصميم التفصيلي والتنفيذ، مع إنشاء مكتب إدارة برنامج يتولى تنسيق المبادرات ذات الأولوية، ومتابعة التقدم، وضمان الاتساق بين المسارات المختلفة، وتوزيع الأدوار بين مصرف ليبيا المركزي والجهات الفنية والمؤسسية ذات العلاقة. ويُعد هذا النهج ضروريًا لتحويل التوجه الاستراتيجي إلى نتائج عملية قابلة للقياس والتقييم والتحسين المستمر.

الأثر المتوقع

من المتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في تقليل الاعتماد على النقد، وتوسيع الشمول المالي، ورفع كفاءة الخدمات المالية، وتعزيز أمان المعاملات، وتحفيز الابتكار والمنافسة، وتحسين التحصيل والخدمات الحكومية، وتطوير قدرات الإشراف واتخاذ القرار في مصرف ليبيا المركزي. كما يُنتظر أن تدعم هذه الاستراتيجية التحول نحو بيئة مالية أكثر حداثة وشفافية واستدامة، وأن تُسهم في خدمة المواطن والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل.



الخاتمة

تمثل الاستراتيجية الوطنية لتسريع المدفوعات الرقمية وتعزيز التمويل المالي في ليبيا إطاراً شاملاً لتحديث المنظومة المالية الوطنية على أسس مؤسسية وتنظيمية وتقنية وبيانية متكاملة. وهي تعكس توجهها واضحاً نحو بناء قطاع مدفوعات أكثر كفاءة ومرونة وتنافسية، قادر على دعم التنمية الاقتصادية، وتحسين الخدمات، وتعزيز ثقة المواطنين والمؤسسات في الحلول المالية الرقمية. ومن خلال المبادرات التمانية التي تقوم عليها، تضع هذه الاستراتيجية أسساً عملية لمرحلة جديدة من التطور المالي في ليبيا، يكون فيها التحول الرقمي أداة للتنمية، والإدماج، والاستقرار، والابتكار.